



مركز الدراسات
الاستراتيجية والبحوث

مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ - إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ - الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ - بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ - إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

في خطوة لافتة قرّر الرئيس عباس العودة مجدداً للحديث عن انعقاد المجلس الوطني، وترافق ذلك مع الحديث عن تعثر المحاولات الأمريكية لإطلاق العملية السياسية مجدداً بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وفي موازاة ذلك تتواصل إجراءات وقرارات السلطة في رام الله تجاه قطاع غزة، والعمل على محاصرته وإفشال تفاهات القاهرة، فالحديث عن إعادة تفعيل منظمة التحرير وإشراك الفصائل الإسلامية فيها كان حاضراً في كل جلسات الحوار الفلسطيني، وعلى وجه الخصوص بعد تولّي الرئيس عباس رئاسة السلطة وانعقاد لقاءات القاهرة ٢٠٠٥، ووثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى)، واتفاقات المصالحة التي تكرّر فيها التأكيد على إعادة تفعيل المنظمة من خلال تجديد المجلس الوطني ليقوم بانتخاب لجنة تنفيذية جديدة تمثل كافة الطيف الفلسطيني. لكن بسبب استمرار الانقسام وتحولته إلى ما يشبه الانفصال خاصة مع قرارات الرئيس عباس العقابيّة وتشكيل حركة حماس للجنة الإدارية لإدارة قطاع غزة في ظلّ غياب حكومة رام الله عن دورها في قطاع غزة، وما جرى في القاهرة من تفاهات أشعرت الرئيس عباس بالمخاطر التي تستهدف قيادته، فقد توجّه على استعجال لفكرة عقد المجلس الوطني الفلسطيني دون انتظار إنجاز المصالحة، في ظلّ انتقادات واسعة من الأطراف السياسيّة الفلسطينية كحماس والجهاد والشعبية. وكل ذلك والحديث يتزايد عن مرحلة ما بعد الرئيس عباس، وأحياناً ما بعد السلطة الفلسطينية، ويعزّز من ذلك الانسداد السياسي في وجه مشروع حلّ الدولتين وتراجع مكانة القضية الفلسطينية.

ويبدو أنّ قيادة المنظمة أمام خيارين: إمّا أن توجّل انعقاد المجلس الوطني إلى حين إنجاز المصالحة الشاملة وتستجيب لنداءات الفصائل، والواقع يؤكّد صعوبة التوصل في المدى القريب إلى المصالحة وإنهاء الانقسام، وإمّا الدعوة لعقد المجلس الوطني بصيغته الحالية بغياب أغلبية واضحة من القوى، وانتظار تطورات من شأنها أن تؤدي إلى تفاهات على عقده بهيئة جديدة.

فيما شهدت مسيرة التسوية حراكاً تمثل في وصول الوفد الأمريكي للقاء طرفي الصراع، وقد استبق ذلك زيارة كل من السعودية ومصر والأردن، فيما استبقت كل من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية قدوم الوفد بعقد لقاء للتشاور والتنسيق على مستوى وزراء الخارجية. وقام ولي العهد السعودي وملك الأردن بالاتصال بالرئيس عباس بعد لقائهم للوفد الأمريكي، وقبيل لقاء عباس للوفد، في إشادة على ما يبدو بمستوى جهود التنسيق، ولحّت الفلسطينيين على التفاعل مع الجهود الأمريكية، في ظلّ تراجع التفاؤل بإمكانية نجاح الجهود الأمريكية، والذي يبديه الفلسطينيون والإسرائيليون على حدّ سواء، وكل طرف لاعتبارات مختلفة عن الآخر.

ومن ناحية أخرى تتواصل إجراءات العدو التي تعمق من استحالة قيام الدولة الفلسطينية عبر المزيد من الاستيطان وإقامة الجدران العازلة وهدم المنازل واتساع حملات الاعتقالات، وتصعيد المستوطنين واليمين الديني من عمليات الاقتحام للأقصى والتضييق على المصلّين وأهالي القدس. كل ذلك يجري بدعم من حكومة الاحتلال، وفي أجواء الاتهامات ضد رئيس حكومة العدو والمطالبة بتقديم لائحة اتهام ضده. وهو إرضاء للإئتلاف الحاكم والتحصّن به في وجه المعسكر الآخر، يُقدّم على الإستجابة العاجلة لمطالب القوى اليمينية والمستوطنين.

فيما تحاول قيادة العدو استيعاب ما يحصل في سوريا من تقدّم لصالح محور المقاومة، وإثارة المخاوف من الوجود الإيراني وتثبيته في سوريا وعلى حدود الجولان، والتصعيد ضدّ إيران باعتبارها خطر وجودي على الكيان الصهيوني، ولذلك توجّه وفد أممي رفيع إلى الولايات المتحدة لتوضيح المخاطر المترتبة على أي إتفاق يؤدي إلى تكريس وجود إيراني في سوريا. وكذلك قام نتنياهو بزيارة لموسكو والتقى الرئيس بوتين لنفس الغرض، ومن المقرّر زهاب وفد أممي رفيع إلى موسكو لنفس الهدف.

تطور مسار التسوية

أفادت عدّة مصادر فلسطينية أنّ الرئيس عباس بدا خلال الأسابيع الأخيرة غاضباً جداً من عدّة جهات محلية ودولية، وأنّه يدرس خيارات سياسية وديبلوماسية عدّة، من بينها التوجّه إلى الجمعية العامّة للأمم المتحدة لمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة. ومن بين الخيارات أيضاً حلّ السلطة الفلسطينية، بما فيها الحكومة والمجلس التشريعي وغيرها، وإعادة كل السلطات والصلاحيات التي تتمتع بها السلطة وتمارسها إلى منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصاً لجنتها التنفيذية التي قد تصبح المرجعية التنفيذية الوحيدة. إلى جانب ذلك، قرّرت السلطة تفعيل خيار اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية، وسط توقع الرئيس عباس أن تتخذ حكومة العدو خطوات وإجراءات جديدة في أعقاب "الإنجاز" الذي حقّقه الفلسطينيون في مدينة القدس الشهر الماضي، عبر التصدي لإغلاق المسجد الأقصى ومنع تركيب البوابات الإلكترونية أو آلات تصوير ذكية.

كما أنّ الرئيس عباس غاضب من "تدخل" الإدارة الأميركية ورفضها إجراءاته ضدّ حركة "حماس" وقطاع غزة في ما يتعلّق بالأزمات التي تعصف بمليوني فلسطيني، بما فيها اقتطاعات الرواتب وإحالة آلاف الموظفين على التقاعد المبكر، والكهرباء وغيرها، وخشيتها من انتشار الأمراض المعدية والأوبئة. وينتظر الرئيس عباس من مبعوثي الرئيس دونالد ترامب، وصهره جاريد كوشنر، وجاسون غرينبلات ردّاً مكتوباً على مطلبه للعودة إلى طاولة المفاوضات المتمثلين في "وقف الإستيطان في الضفة الغربية، والعمل على حلّ الدولتين".

وصل الوفد الأمريكي لعملية السلام، والذي يضمّ جاريد كوشنر مستشار الرئيس الأميركي دونالد ترامب وصهره، بالإضافة إلى مبعوث عملية السلام جيسون غرينبلات ونائبة مستشار الأمن القومي دينا باول، والتقى بمسؤولين من عدّة دول عربية لبحث استئناف عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال اتّفاق إقليمي يعزّز المفاوضات، مع الإشارة إلى أنّ الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ليسا متفائلين كثيراً بشأن نجاح جهود الوفد، قبل أن يحطّ الرّحال في فلسطين المحتلة ويتمّ اللقاء بطرفي المفاوضات. وجرّت اتّصالات عربية بالجانب الفلسطيني بهدف إنجاح جولة الوفد الحالية، حيث تلقّى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، اتّصلاً هاتفياً من ولي عهد السعودية الأمير محمد بن سلمان، الذي أطلع الرئيس عباس على نتائج لقاءاته مع الوفد الأميركي الخاص بعملية السلام الذي يقوم بجولة في المنطقة. ومن جهة أخرى أجرى الملك الأردني عبدالله الثاني، اتّصلاً هاتفياً مع الرئيس عباس، تمّ خلاله بحث الجهود المستهدفة تحريك عملية السلام، وذلك في إطار التنسيق المستمرّ بين الجانبين.

وقال وزير الخارجية المصري سامح شكري بعد لقاء الوفد الأميركي، أنّ التوصل إلى حلّ للقضية الفلسطينية من شأنه أن يسهم في تحقيق الإستقرار ووقف العنف والتوتّر بمنطقة الشرق الأوسط، مُعرباً عن تقدير مصر للجهود الأمريكية من أجل تحقيق السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وتطلّعها لتكثيف الإدارة الأمريكية لجهودها خلال الفترة القادمة في هذا الشأن. واتّفق الطرفان على أهمية استمرار التشاور والتنسيق بين مصر والولايات المتحدة خلال المرحلة المقبلة من أجل الدفع بعملية السلام واستئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وكان قد عُقدَ لقاء ثلاثي تشاوري في القاهرة قبيل وصول الوفد إلى المنطقة، ضمّ وزراء خارجية كل من مصر والأردن وفلسطين، وأكد اللقاء على ضرورة التنسيق والتشاور بين الأطراف الثلاثة، فضلاً عن العمل على إطلاق مفاوضات ضمن إطار زمني محدّد بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لإنهاء الاحتلال، وصولاً إلى بلوغ اتّفاق شامل يعالج جميع قضايا الحل النهائي، وذلك وفق مقرّرات الشرعية الدولية. وشدّدت الاجتماعات التنسيقية على "حلّ الدولتين" بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة، وفق حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وعاصمتها القدس المحتلة.

ويُشار هنا إلى أنّ الجولات التي أجراها كل من كوشنر، وجرينبلات، لم تثمر حتى الآن، عن نتائج ملموسة بشأن تقدّم العملية السياسية، في ظلّ التعتت الإسرائيلي، والإنحياز الأمريكي للموقف الإسرائيلي. في الوقت الذي تناولت وسائل إعلام العدو، الزيارة المرتقبة للوفد الأمريكي، ورأت أن هذه هي الفرصة الأخيرة للرئيس عباس من أجل تحريك عملية السلام، وسط الحديث عن اقتراب نهاية الرئيس عباس السياسية، وتوجد له الآن فرصة لن تتكرر، وهي تحريك عجلة التاريخ من خلال التوقّف عن الرفض والتعبير عن الانفتاح والافتتاح بأنّ "اليهود ليسوا صليبيين في وطنهم"، وبذلك: "يمكنه تغيير الصفحة في كتاب التاريخ التي تعتبره استمرار (للإرهابي) ياسر عرفات، كي يتمّ تذكّره كزعيم أخرج أبناء شعبه من داخل أنفاق الحياة المظلمة، وإذا لم يتم ذلك الآن، فلن يتم أبداً".

أزمة قطاع غزة

تقديرات قادة العدو تجاه غزة تقوم على أنّ أمرين قد يقودا إلى الانفجار الأمني، حيث يشكّل بناء الجدار تحت الأرض وقطع الطريق أمام الأنفاق القتالية ممّا يستوجب وجود أكثر من ألف عامل وقتّي وعسكري إسرائيلي على طول الحدود مع غزة سيكونون عرضة للقتل أو الخطف، الأمر الذي قد يستدرج ردود فعل من قبل الأطراف المختلفة يتدرج إلى مواجهه شاملة.

الأمر الآخر هو الوضع الإنساني السائد في قطاع غزة خلال الأشهر الأخيرة، خاصة بعد استمرار الحصار الإسرائيلي الذي أصبح وكأنّه أمر طبيعي وجزء من المشهد، إضافةً إلى الإجراءات القاسية التي اتخذها الرئيس عباس فيما يتعلّق بالموظفين والصحة والتعليم والكهرباء وإحالة آلاف الموظفين إلى التقاعد المبكر بعد أن سبق ذلك خصومات وصلت إلى ٤٠٪ من رواتبهم، الأمر الذي عمّق من الأزمة الإقتصادية والإنسانية في قطاع غزة. بحيث كان لإجراءات الرئيس عباس تأثير أفسى وأسرع من أن تعوّضها تفاهات القاهرة، التي لم تستطع حتى الآن التقليل من الأضرار الجسيمة التي نتجت عن إجراءات الرئيس عباس التي تتواصل، ويتوّعد بالمزيد منها.

وازداد حالة الاحتقان في غزة كانت السبب المباشر لاقتراح كتائب القسام، بضرورة تخلي حماس عن مسؤوليتها الإدارية تجاه غزة وترك فراغ هناك، ومن الواضح أنّ هذا الاقتراح هو مبادرة لإلقاء كرة اللهب في وجه الاحتلال والسلطة والمجتمع الدولي، وهي رسالة تأكيد بأنّ الأوضاع وصلت إلى حدّ لم يعد يُطاق. و"الخطة تتلخّص في إحداث حالة فراغ سياسي وأمني بغزة، قد يفتح الباب على مصراعيه لكل الاحتمالات بما في ذلك حدوث مواجهة عسكرية مع الاحتلال"، وتتكون من أربعة بنود: "١- إحداث حالة من الفراغ السياسي والأمني في غزة، وتخلي "حماس" عن أي دور في إدارة القطاع. ٢- تكلف الشرطة المدنية بدورها في تقديم الخدمات المنوطة بها، وتقوم بعض المؤسسات المحلية بتسيير الشؤون الخدمانية للمواطنين. ٣- تتولى "كتائب القسام"، وأجنحة المقاومة ملف السيطرة الميدانية الأمنية. ٤- الأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية، ستكلف بمتابعة الأمور الميدانية المدنية فقط".

مع الإشارة إلى أنّ آخر ما يمكن أن تفكّر فيه حماس هو أن تدخل في مواجهة عسكرية شاملة مع إسرائيل أو تبادر هي لتدفع إسرائيل أو تجرّها لهذه المواجهة، فرغم كل الظروف القاسية، حماس غير معنيّة بذلك، على الأقل حتى الآن.

أمّا من ناحية الإسرائيليين، الذين يتابعون كل صغيرة وكبيرة، ورغم الحديث المتكرّر عن إمكانية حدوث مواجهه وشيكة إلا أنّ المؤسسة العسكرية لا تسارع بالذهاب إلى هذا الخيار إلا إذا تحقّق تخوّفهم من وجود احتكاك على الحدود نتيجة بناء الجدار وغرس المجسات الكاشفة للأنفاق، حينها ستكون المواجهة مسألة محتملة.

ولأنّ العدو يريد تحقيق كل أهدافه، دون القيام بأي خطوة من أجل منع الانفجار، سواء عبر مواصلة حصار غزة والاستجابة لطلب الرئيس عباس بتقليص كمية الكهرباء ورفض تزويد غزة بالكهرباء إلا من خلال السلطة و التردد في إدخال آلاف العمال للعمل في حقول غلاف غزة.

ويبدو أنّ الرئيس عباس مستمرّ في خطواته لخلق غزة دون اي اعتبار، حتى وإن كان الثمن انفجار الوضع و حدوث كوارث إنسانيّة أو حرب مع إسرائيل.

يبقى العامل المخفّف هو الجانب المصري، الذي يدرك جيداً أنّ أي انفجار في غزة سيؤثر على أمنهم القومي، وذلك بإعادة فتح معبر رفح بأسرع وقت ممكن، والإسراع في المساهمة في إيجاد حلول للتخفيف من أزمة الكهرباء.

فيما قال عضو المكتب السياسي لحركة حماس، صلاح البردويل، أنّه تمّ إقرار ١٧ مشروعاً مع القيادة المصرية لإغاثة قطاع غزة، وبتكلفة ١٥ مليون دولار شهرياً من الإمارات عبر القاهرة. وأن وفد لجنة التكافل الاجتماعي ناقش مع المخابرات المصرية قضيتي معبر رفح والكهرباء، متابِعاً: "المخابرات المصرية قالوا إن معبر رفح لن يُفتح بشكل كامل، إلا بعد حدوث أمن كامل في سيناء، وأنه بعد حوارات جانبية، أقرّوا بفتح متقطع للمعبر على فترات متقاربة عقب انتهاء أعمال الترميم".

في حين أشارت صحيفة هآرتس، في ردّ على القول بأن المعبر سيُفتح بعد عيد الأضحى بشكل كامل، إلى أنّ معبر رفح هو أداة من أدوات الحصار بالنسبة لإسرائيل، وفتح المعبر بشكل دائم يتطلب العودة إلى اتفاقية ٢٠٠٥ أو اتفاقية جديدة مماثلة. ما يعني أنّه لا يمكن فتحه دون موافقة إسرائيلية من ناحية، وموافقة مصرية من ناحية ثانية، وهذا بالتأكيد مرتبط بمطالب كليهما من حركة حماس الحاكمة في غزة.

وكشفت مصادر فلسطينية أنّ الجانب المصري ذكر صراحة لقيادات فلسطينية "أنّ مصر ملتزمة بفتح معبر رفح ولكن وفقاً لاتفاقية ٢٠٠٥ للمعابر، وبروتوكول باريس التجاري الذي ينصّ على وجود السلطة على المعبر، لكن ذلك لا يعني عدم فتحه بين الفينة والأخرى أمام الحالات الإنسانية".

خلاف على شكل الاستيطان

يُستدلّ من خلافات قائمة بين المستشار القضائي لحكومة العدو وبين وزير الأمن أن رئيس الحكومة ووزارات أخرى، خاصة وزارة الأمن غير معنيّة بفرض قوانين التخطيط والبناء الإسرائيلي على البناء الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة، بما يتّصل بالمباني غير القانونية، بنظر القانون الإسرائيلي.

وبالتالي فإنّ الخلافات ليست على الاستيطان، وإنّما على شكل الاستيطان، فالوضع القائم يسمح باستمرار البناء الاستيطاني، حتى بدون وجود أي هيئة تعمل على إنفاذ قوانين التخطيط والبناء لدولة الاحتلال، باستثناء اللجان المسؤولة من قبل مجالس المستوطنات نفسها.

ومن الواضح أنّ حكومة الاحتلال والمستوطنون غير معنيون بإقامة وحدة تعمل على إنفاذ قوانين التخطيط والبناء الإسرائيلية على البناء الاستيطاني في الضفة الغربية.

وأشار مندبلبيت إلى أنه "من غير المعقول استمرار الوضع الحالي، حيث لا يوجد أي هيئة تعمل على إنفاذ قوانين التخطيط في المستوطنات، باستثناء اللجان المسؤولة من قبل مجالس المستوطنات نفسها". وقال أنه نشئ وضع يوجد فيه "مبان غير قانونية" لا أحد يملك الصلاحية بشأنها، وطلب مندبلبيت إقامة هذه الوحدة الخاصة بشكل مماثل لتلك القائمة في وزارة المالية، والمسؤولة عن إنفاذ قوانين التخطيط في داخل الخط الأخضر. في المقابل، فإن لبيرمان، الذي تقع مسؤولية إقامة مثل هذه الوحدة في وزارته، قد تسلّم الطلب، ولكن لم يستجب له بعد.

ونقلت صحيفة "هآرتس" عن مصادر مطلعة على تفاصيل المباحثات التي جرت حول إقامة هذه الوحدة أنه حصلت مواجهة حادة بين مندبلبيت وبين ليبرمان، على خلفية الانتقادات التي وجهها الأول لأداء الحكومة بهذا الشأن.

وأفيد أن مندبلبيت طلب تشكيل هذه الوحدة، في حين أن ليبرمان طالب بموارد مالية ضخمة جداً لغرض إقامتها، وأن طلب ليبرمان كان يهدف لعرقلة إقامة هذه الوحدة تحت مظلة وزارة الأمن، وذلك لأنه يعرف أن وزارة المالية لن تستجيب لمطلب الميزانية الضخمة.

من جهة أخرى ذكرت صحيفة "جيرزاليم بوست" في تقرير لها، أن الاحتلال الصهيوني بصدد اعتماد قانون "تنظيم المستوطنات" الذي يأذن بإنشاء نحو ٤٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة بالضفة والقدس المحتلة. وأوضحت أن قانون "تنظيم المستوطنات" الذي يشرع الإستيلاء على ممتلكات فلسطينية خاصة، يتلائم مع "المعايير القانونية الصهيونية والدولية"، مؤكدة أن النائب العام "أفيحاي مندبلبيت" وجه التماس إلى محكمة العدل العليا من قبل ١٣ جماعة غير حكومية ضد القانون.

وقالت وزارة "العدل الصهيونية" في ملخصها للوثيقة: "إن حكومة الاحتلال ترفض محاولة الملتزمين إيقاف الحكومة ومسؤوليها على أساس أن [القانون] ينتهك القانون الدولي".

ويأذن القانون بإنشاء نحو ٤٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة ستبنى على ممتلكات فلسطينية خاصة، في حين أن مالكي الأراضي الفلسطينيين يعوضون مالياً فقط، وإذا ما أيدت المحكمة التشريع الذي أقره الكنيست في شباط / فبراير الماضي، فإن ذلك سيكون "أكبر تغيير في عمليات التعدي" على الممتلكات الفلسطينية في الضفة الغربية خلال السنوات الأربعين الماضية.

ويقول الاحتلال أن "اقتلاع المستوطنات ووقفها له تداعيات خطيرة، والحكومة ملزمة أساساً تجاه المواطنين الصهاينة الملتزمين بالقانون والذين لا يشعرون بحسن نية الإجراءات الحكومية".

وذكر التقرير الذي نشرته صحيفة "جيرزاليم بوست" أن الاحتلال قال: "القانون ينص على أن ملاك الأراضي الفلسطينيين التي سيتم إنشاء الوحدات الاستيطانية عليها، لديهم خيارهم الوحيد وهو الحصول على تعويضات مالية لاستخدام العقار".

٣٤٥٥ وحدة استيطانية بُنيت فوق أرض بملكية خاصة لفلسطينيين

من جهتها اعترفت الإدارة المدنية التابعة لجيش الاحتلال بوجود ٣٤٥٥ وحدة استيطانية بالضفة الغربية المحتلة، والتي أقيمت فوق أراضي بملكية خاصة لمواطنين فلسطينيين.

وقالت صحيفة هآرتس أن "جميع هذه المباني التي تضم منازل للمستوطنين ومؤسسات عامة لسلطات الاحتلال والجيش أقيمت دون أن تحصل على تراخيص من الإدارة المدنية، وبالتالي فهي غير قانونية من وجهة نظر مؤسسات التنظيم والتخطيط التابعة للاحتلال، والتي تسعى لتسوية الأمر وترخيص هذه المباني والوحدات الاستيطانية من خلال قانون المصادرة الذي يتم بالمحكمة العليا الإسرائيلية التداول بانتهاء سريان هذه القانون".

وأضافت: "تم الكشف عن هذه الإحصائيات وظاهرة البناء الاستيطاني دون تصاريح فوق أراضي بملكية خاصة للفلسطينيين، من خلال الرّد الذي قدمته الدولة والإدارة المدنية للعليا بخصوص الالتماس الذي قُدم ضدّ انتهاء المدّة القانونية وسريان قانون المصادرة".

وبحسب الإدارة المدنية، فإن ٣٤٥٥ وحدة استيطانية تقسم إلى ٣ محاور، المحور الأولي يشمل ١٢٨٥ وحدة استيطانية شُيّدت فوق أراضي بملكية خاصة للفلسطينيين، وهذه المباني أقيمت عقب التوقيع على اتفاقية أوسلو، وقائمة على أراض فلسطينية خاصة والتي لم يُعلن عنها ولن تعرف على أنها أراضي دولة يمكن مصادرتها، وعليه أصدرت أوامر هدم وإخلاء ضد هذه المباني.

والمحور الثاني يضم ١٠٤٨ وحدة استيطانية التي أقيمت على أراضي بملكية خاصة للمواطنين الفلسطينيين، والتي أعلن عنها بالسابق وعن طريق الخطأ أراضي دولة ما مكن سلطات الاحتلال وضع اليد عليها.

أما المحور الثالث والذي يضم ١١٢٢ وحدة استيطانية قائمة قبل أكثر من عشرين عاما وقبل التوقيع على اتفاق أوسلو، وبُنيت بالفترة التي لم يكن يُطبّق فيها قوانين البناء والتنظيم من قبل الإدارة المدنية ما حفّز الجماعات الاستيطانية لوضع اليد على المزيد من الأراضي الفلسطينية وبناء الوحدات الاستيطانية وإقامة بؤر استيطانية.

ذكرى إحراق الأقصى

مرّت الذكرى الثامنة والأربعون لإحراق المسجد الأقصى (١٩٦٩-٨-٢١)، وسط اشتداد الأزمات على القدس والأقصى، ومواصلة العدو في تنفيذ مخططاته يوماً بعد يوم للوصول إلى فرض مخططات التقسيم الزمني والمكاني للأقصى. وفي أجواء ذلك تمكّن أهل القدس من الوقوف في وجه جريمة الاحتلال، المتمثلة في إغلاق بوابات المسجد الأقصى ومنع الصلاة والأذان في المسجد، وإجبار الاحتلال على التراجع عن إجراءاته.

وقد هدمت قوات الاحتلال منذ بداية هذا العام وحتى أواخر تموز الماضي نحو (١٠٥) منشآت (منازل ومنشآت تجارية) في مختلف قرى وبلدات القدس المحتلة، وأنذرت بالهدم نحو (٢١٤) منزلاً ومنشأة، وواصلت أجهزة الاحتلال الصهيوني اتّباع سياسات تصعيدية تستهدف فيها الوجود الفلسطيني بالقدس، لاسيّما الاعتقال والقتل والإعدام الميداني في بعض الحالات.

ويواصل الاحتلال فرض السياسات الاستيطانية في القدس من خلال تنفيذ سلسلة من المشاريع التهودية، وبناء الآلاف من الوحدات الاستيطانية، بهدف إلغاء الوجود الفلسطيني العربي في القدس، والعمل على تفرغ المدينة المقدّسة من أهلها، بهدف تسكين قطعان المستوطنين فيها، حيث قام ببناء (٦٣٧٧) وحدة استيطانية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٧م في العديد من المستوطنات بالقدس، إضافة إلى بناء (١٣٣٠) وحدة فندقية استيطانية في منطقة جبل المكبر و١٢ مصنفاً استيطانياً في مخيم قلنديا. إلى جانب مواصلة الاحتلال أعمال الحفريات أسفل أساسات المسجد الأقصى، بحثاً عمّا يسمّى الهيكل المزعوم، حيث وقع انهيار كبير في بلدة سلوان، بسبب شبكة أنفاق ممتدة إلى المسجد الأقصى، وحصلت عدّة انهيارات أخرى حصلت في المباني الأثرية الوقفية الملاصقة للجدار الغربي للمسجد.

السلطة تحاول عرقلة التفاهات الأخيرة مع مصر

اتّهم النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، أحمد بحر، السلطة بمحاولة عرقلة التفاهات الأخيرة مع مصر والتي تقضي بتقديم تسهيلات لسكان قطاع غزة. وقال أنّ السلطة مستمرة في محاولاتها لعرقلة التفاهات التي جرت في مصر، والقاضية بتقديم تسهيلات إلى قطاع غزة.

وأكد أنّ المجلس التشريعي يسعى باتجاه فتح حوار وطني شامل وجامع يستهدف ترتيب البيت الفلسطيني على أسس راسخة ومتينة، ويعمد إلى معالجة الأزمة الوطنية من جذورها، وردّها إلى أصلها في إطار مشروع المقاومة والتحرر الوطني.

وشدّد بحر على وقوف المجلس التشريعي مع أي مبادرة حقيقية لترتيب البيت الفلسطيني الداخلي عبر تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام كمدخل لحلّ الأزمة الوطنية وتحقيق الشراكة. واستدرك قائلاً: "لكننا في الوقت ذاته نوّكد أن مكنم الخلل يتمثل في السلطة الفلسطينية وحركة فتح، وينبغي توجيه الضغوط الوطنية

عليهما للتسريع بتطبيق اتفاقات المصالحة الوطنية كخطوة أولى من أجل تفكيك عقد الأزمة في الساحة الفلسطينية، والتوقف عن الإجراءات العنصرية والعقوبات الجماعية التي تستهدف أبناء شعبنا والمرضى والموظفين وغيرهم".

٣٠ الف موظف بغزة مهدد بإجراءات السلطة

قال مصدر فلسطيني رفيع أنّ الرئيس عباس ينوي فرض عقوبة أخرى على سلطة حماس في قطاع غزة، تقضي بفصل أو إخراج حوالي ٣٠ ألف موظف تدفع السلطة رواتبهم، الى التقاعد المبكر. وأنّه ينوي مواصلة فرض العقوبات ضد سلطة حماس في غزة، بكل قوة، طالما واصل التنظيم رفض تطبيق اتفاق المصالحة مع فتح، ولم يعمل على تفكيك لجنة إدارة قطاع غزة ونقل صلاحيات السلطة في القطاع إلى ممثلي حكومة الوحدة الفلسطينية. وأنّ رئيس السلطة ينوي تركيز جهوده على محاربة حماس، وإعادة السيطرة على غزة إلى حكومة الوحدة الفلسطينية والسلطة مؤكداً بأنّ قرار فصل الموظفين هو خطوة أخرى في إطار محاولة إيصال حماس إلى حافة الانكسار، لأن حماس ستضطر إلى دفع رواتب مستخدمي الدولة والقطاع العام في غزة إذا أرادت منع الفوضى وانهيار سلطتها في القطاع.

في المقابل حذرت حركة حماس من أن استمرار العقوبات الاقتصادية، سيقود إلى الفوضى بل حتى إلى إعلان حالة الطوارئ، و"ما يحافظ عملياً على نمط حياة اعتيادي في قطاع غزة هو حركة حماس، بينما الرئيس عباس يحاول بكل الطرق المسّ بحماس ونحن لا ننسى له مطالبته لإسرائيل بالتوقف عن تزويد الكهرباء للقطاع، وبالتالي تزويد الكهرباء لثلاث ساعات بالكاد يومياً، فالرئيس عباس يلعب بالنار والرسالة التي تمّ نقلها إليه هي أن يتوقف عن معاقبة أبناء شعبه في القطاع".

مسار التحقيق مع نتنياهو

أيدت مصادر غربيّة لقناة ٢١٨ الفضائية مخاوفها من تصعيد خطير في الأوضاع على جبهة قطاع غزة أو على الحدود مع لبنان في ظلّ التحقيقات التي تجريها الشرطة الإسرائيلية ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

ورجّحت المصادر أنّ نتنياهو سيحاول الهروب من التحقيقات الحالية التي تجريها شرطة الاحتلال والتي تتهمه وزوجته بالفساد وخيانة الأمانة، ما سيؤديّ حتماً إلى الإطاحة به وزجّه في السجن في ظلّ تجنّد الإعلام الإسرائيليّ ضده والمظاهرات التي يجريها اليسار الإسرائيلي للمطالبة بتسريع إجراءات محاكمته.

وأوضحت أن الأجهزة الأمنية الغربية حذرت من توجّهات خطيرة لـ"نتنياهو" قد تؤديّ عملياً إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة عبر تصعيدٍ مُحتمل على جبهة غزة وحزب الله في لبنان.

وأشارت المصادر إلى أنّ السبيل الوحيد لمنع إسقاط نتنياهو وحكومته اليمينية المتطرّفة ومنع إجراء انتخابات جديدة يكمن في قدرة نتنياهو على توجيه بوصلة الحدث السياسي الإسرائيلي صوب التصعيد وإعادة مخاوف الإسرائيليين من التهديد الذي تشكّله حماس وحزب الله ومن ورائهم إيران.

الترتيبات الأمنية على حدود مصر

ناشدت حركة حماس، خلال مؤتمر صحفي عقده لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي على الشريط الحدودي، مصر بالإسراع في التخفيف عن سكان قطاع غزة لمحاصرة ظواهر الانحراف. وقالت الحركة من خلال ممثليها في كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية بالمجلس التشريعي: "مستمرون في الحفاظ على أمن جيراننا من إخواننا المصريين الذين نعتزّ بجيرتهم ونعتبر أمنهم أمننا ودمهم دمننا".

وأكد رئيس لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي في المجلس التشريعي بغزة النائب إسماعيل الأشقر، استمرار قوات الأمن الفلسطيني على الحدود في حفظ الحدود بين غزة ومصر من كل "عابث أو عميل أو منحرف".

وأكد توفيق أبو نعيم، مدير عام قوى الأمن الداخلي في قطاع غزة، إتمام الجزء الأول من الترتيبات والتسوية على الحدود المصرية الفلسطينية، وأنهم بصدد وضع سياج شائك وكاميرات وإضاءة وأبراج لحفظ الأمن والأمان بعد عملية التفجير التي أسفرت عن استشهاد نضال الجعفري أحد أفراد الأمن. وطالب بالدعم الكامل والوقوف بجانب غزة وفتح المعابر ورفع الحصار للعمل والتعليم والعلاج باعتبار أن إغلاق المعابر والحصار سبب رئيسي للفكر الإرهابي للشباب.

إسرائيل والأزمة السورية

انشغلت قيادة العدو مؤخراً بترتيبات ما بعد انتهاء الحرب السورية وهزيمة "داعش"، والتي كان من مؤشرات اتفاق تخفيض التوتر على جبهة جنوب سوريا القريبة من الحدود مع إسرائيل ومع الأردن، والاتفاق الذي وقّعه روسيا وأمريكا بحضور الأردن.

لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست استعرضت الحالة الأمنية السياسية في سوريا، كذلك نوقشت داخل الكابنيت، ويبدو أن الموقف المتبلور يتمثل بدفع أمريكا باتجاه تبني موقف يراعي المصالح الأمنية الإسرائيلية.

وقام وفد أممي رفيع بزيارة الولايات المتحدة وقدم الوفد للأمريكان تقارير والكثير من المعلومات الموثقة والحساسة حسب صحيفة "يديعوت احرونوت" عن الدور والنفوذ والنشاط الإيراني بشكل عام، وعن نشاطهم في سوريا بشكل خاص، بما في ذلك بناء قوات موالية لهم على حدود الجولان، وتوجههم لبناء رصيف خاص بهم في ميناء طرطوس، ليؤمن وصول إيران إلى البحر الأبيض، وأعربوا عن قلقهم من تزايد النفوذ الإيراني وتحولها إلى دولة إقليمية خرجت منتصرة من المواجهة الإقليمية وتبحث عن تعزيز دورها، الوفد الإسرائيلي عرض على الأمريكان أيضاً دور حزب الله في سوريا وقرب الحدود الاحتلال.

الوفد الإسرائيلي حمل مطلباً رئيسياً، وهو أن تلتزم أمريكا بضمان خروج إيران وحزب الله من سوريا عند توقيع اتفاق إنهاء الحرب، الذي من المحتمل أن يتم توقيعه بين روسيا وأمريكا إذا ما استمر المنحى الإيجابي الحالي لانخفاض التوتر وتراجع شدة المعارك، إلا أن الوفد لم يستطع أن يحصل على الضمانات المطلوبة، بل إنهم عادوا ولديهم شعور بالقلق الناتج عن الانطباع الذي تولد لديهم نتيجة اللقاءات ان أمريكا متلعثمة فيما يتعلق بسوريا، وليست لديها أية خطة، ولا تتصرف كلاعب رئيسي، وهدفها الأول هو هزيمة "داعش" والانسحاب تدريجياً، وأنه برغم مصادقة الرئيس ترامب على مجموعة عقوبات ضد إيران، إلا أنه لا ينوي فعلاً فتح هذا الملف، حيث انشغاله بالملف الكوري والفرنزويلي والملفات الداخلية الأمريكية والتحقيقات بشأن العلاقة الروسية.

ولأن الأمر يقع بالنسبة لإسرائيل ضمن أولويات سياسات أمنها القومي العليا، فهي تضعه على طاولة النقاش الدائم، سواء داخل الكابنيت أو داخل المؤسسات ذات الصلة مثل لجنة الخارجية والأمن، وعلى طاولة الرأي العام الإسرائيلي، وأيضاً على طاولة الاهتمام الدولي. وحمل نتنياهو ذات الملف وذات الطلب إلى اجتماعه مع الرئيس بوتين، والذي تم بناءً على طلب نتنياهو، ويشار إلى أن لقاء نتنياهو – بوتين، هو السادس من نوعه منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

وقال نتنياهو في مستهل لقائه مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين لبوتين: "وجود إيران في سورية يشكل تهديداً على إسرائيل والشرق الأوسط والعالم كله"، مضيفاً أنه "لا يمكننا أن ننسى حقيقة أن إيران تهدد يومياً بالقضاء على إسرائيل"، وأن إيران "تبادر لعمليات إرهابية، وتسليح وتمول منظمات إرهابية وتسيطر بشكل

فعلي عما يحدث في لبنان وهي في طريقها للسيطرة على العراق واليمن". وبحسب مصادر العدو، فإنّ تل أبيب غير راضية عن اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في سوريا، حيث أنه لم يأخذ الاحتياجات الأمنية في إسرائيل بالحسبان، فالإتفاق يقيد قدرة إسرائيل على توجيه ضرباتها الأمنية بالحرية التي اعتادتها في السابق.

وشدّد نتنياهو على أنّه يجب العمل على إخراج القوات الإيرانية وحزب الله من سورية، كما حدّر ممّا أسماه "البننة السورية"، وقال أنّه "من أجل منع نشوب حرب في المستقبل في المنطقة يجب الاهتمام بذلك في أي تسوية يتمّ التوصل إليها بعد الحرب الأهلية في سورية".

وقال نتنياهو أنّه بادر إلى هذا اللقاء، كما بادر إلى إرسال وفد أمني إلى البيت الأبيض، الأسبوع الماضي، وذلك "بسبب حقيقة أن الواقع في سورية يتغير بسرعة في الأسابيع الأخيرة، في أعقاب انهيار تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)". وقال نتنياهو: "من غير المبالغ به الاعتقاد بأن خلال فترة معين سيفقد تنظيم داعش معاقله الجغرافية في سورية"، وأضاف أن "هناك إمكانية أسهل لتقليص أمد الحرب الحالية ومنع حرب مستقبلية إذا لم تكن إيران في سورية".

وخلال حديثه مع المرسلين، بعد انتهاء اللقاء مع بوتين، قال نتنياهو أنه عرض معلومات موجودة لدى إسرائيل بشأن ترسيخ التواجد الإيراني في سورية، وأنه عرض تقديرات تُفيد بأنّ النظام الإيراني معني بخلق تواصل بري حتى البحر المتوسط، ونقل قوات عسكرية، بينها قطع بحرية وطائرات حربية وآلاف الجنود إلى قواعد ثابتة في سورية.

وتابع نتنياهو أنه قال لبوتين: "إيران تحاول إجراء عملية لبننة لسورية، والسيطرة عليها بواسطة ميليشيات شيعية مثلما فعلت مع حزب الله في لبنان".

وقال أيضا أنّ ذلك موجّه ضد إسرائيل، وأنها بالتالي لن تقف مكتوفة الأيدي، وأنه أوضح لبوتين مدى خطورة ذلك في نظر إسرائيل، وأنها "ستعمل حيث يجب، وبموجب خطوطها الحمراء التي تضعها، وعندما فعلت ذلك في السابق لم تطلب إذنا من أحد، ولكنها أوضحت سياستها". ولكن عدم رضا إسرائيل عن الاتفاق له مخاوف أكبر وأعظم من قدرتها على تسديد الضربات في الداخل السوري، فإسرائيل ترى أن الاتفاق الروسي - الأمريكي سيعطي إيران الإمكانية للبقاء قريبة من إسرائيل، وهذا ما ترفضه تل أبيب وبشدة، فالإتفاق لم يكن في حسابات القادة الإسرائيليين، ولم تتوقع إسرائيل أن تستيقظ لتجد نفسها جارة لإيران التي يمتد نفوذها وسيطرتها في الداخل السوري.

أحد الأسباب والدوافع التي تزيد من مستوى انشغال حكومة العدو بما يسمّى التهديد الإيراني يكمن في استخدام نتنياهو واليمين للتهديد الإيراني لإثارة الفزع والخوف داخل المجتمع الإسرائيلي، وأنه الوحيد القادر على التصدي لهذا التهديد، فكان من الملفت أن يقدم نتنياهو تلخيصاً لاستعراض رئيس "الموساد" كوهين داخل لجنة الخارجية والأمن أمام نشطاء "الليكود" في مدينة أسدود، حيث قال: "سأقدم لكم ملخصاً في جملة بسيطة واحدة: داعش خرج، وإيران تأتي، ونحن نتحدث في الغالب عن سوريا"، وأضاف "إن سياستنا واضحة، إننا نعارض بشدة الحشد العسكري لإيران ووكلائها، وسنبذل كل ما بوسعنا لحماية أمن إسرائيل".

إسرائيل تدفع بـ"اليونيفيل" للمواجهة مع حزب الله

تسعى قيادة العدو وبالتنسيق مع الإدارة الأميركية في أروقة الأمم المتحدة لإحداث تغييرات في مهام قوات حفظ السلام اليونيفيل في جنوب لبنان، عبر منحها المزيد من الصلاحيات التي تخولها لمواجهة حزب الله عسكرياً.

وفي هذا الإطار، وصل وفد عسكري إسرائيلي إلى الأمم المتحدة، وضمّ الوفد ضباط من جيش الاحتلال الذين شرحوا لسفراء الأمم المتحدة الموقف الإسرائيلي ممّا يجري في الجنوبي اللبناني، كما تمّ استعراض النشاط الذي يقوم به حزب الله وبالمقابل ما تقوم به قوات حفظ السلام.

وقال داني دانون سفير العدو في الأمم المتحدة: "لا يمكن للأمم المتحدة تحمّل نشاط حزب الله في الجنوب اللبناني، فعدا عن تعاضم قوته العسكرية وانتشار قواته، فهو يستخدم منازل المدنيين ككثكنات ومعسكرات لقواته، بحيث لا يمكن للأمم المتحدة أن تلتزم الصمت حيال هذه المخاطر، لقد حان الوقت أن تعمل قوات حفظ السلام من أجل الاستقرار بالمنطقة".

ومن المتوقع أن يعقد مجلس الأمن جلسة من أجل مناقشة نشاط قوات حفظ السلام بغية تجديد الصلاحيات لها، بيد أن إسرائيل وأميركا، تسعيان لإحداث تغيير في البنود من أجل توسيع صلاحيات قوات حفظ السلام ليكون لديها الإمكانية لمواجهة حزب الله حتى عسكرياً. وقدّم دانون إلى أعضاء مجلس الأمن قائمة المطالب الإسرائيلية بغية إحداث تغيير في مهام قوات اليونيفيل في لبنان، ومن بين المطالب السماح لقوات حفظ السلام الدخول للقري التي يسيطر عليها عناصر حزب الله، وكذلك إعادة الانتشار وتوسيع الجولات الميدانية للقوات الدولية وتكثيف الفحوصات الميدانية، وذلك خلافاً للوضع الحالي بحيث يقتصر دور القوات التبليغ للجيش اللبناني ليقوم بالفحص.

كما وتطالب إسرائيل أن تقوم قوات حفظ السلام بالتبليغ مباشرة لمجلس الأمن عن الأحداث أو أي انتهاك لقرار وقف إطلاق النار ١٧٠١، وذلك خلافاً للوضع الحالي حيث يتمّ فحص أي حادث أو خلل أو إطلاق نار بعد شكاوى تقدّمها إسرائيل.

هذه المطالب تحظى بدعم وموافقة من الإدارة الأميركية التي تدعم نشاط إسرائيل في مجلس الأمن بهذا الخصوص، وبحسب وسائل الإعلام الإسرائيلي، فإن واشنطن ترفض أن تتحوّل قوات اليونيفيل إلى ختم مطاطي.

يُشار إلى أنّ أهم القضايا التي هي محلّ خلاف بين إسرائيل والجيش اللبناني وقوات حفظ السلام هي تعليمات وقواعد إطلاق النار من قبل قوات حفظ السلام والجيش اللبناني، وكيفية تعامل تلك القوات مع عناصر حزب الله المسلحين في المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني. فإسرائيل تريد من قوات حفظ السلام أن تقوم بتجريد أي عنصر من حزب الله من سلاحه إذا ما واجهته أثناء عمليات الدورية والمراقبة، والمبادرة إلى إيجاد مخازن السلاح التابعة لحزب الله. وعبر مصدر إسرائيلي عن خيبة أمله قائلاً: "قوات حفظ السلام هي بمثابة قوات شرطة، تطلق النار فقط إذا تعرّضت لإطلاق نار كدفاع عن النفس. ويبدو أنها لن تسعى إلى تفريق مظاهرات نشطاء حزب الله بالقوة بمحاذاة الشريط الحدودي، بل ستكتفي بالتواجد ومحاولة إقناعهم بإخلاء المكان".

وتريد إسرائيل أن يتمّ تشكيل هيئة للتنسيق في الحالات الطارئة على الحدود، وقالت جهات عسكرية إسرائيلية أنّهم سيطلبون هيئة على مستوى عالٍ، بحيث تتمكّن من التعامل مع التطورات في زمنها الفعلي، وتريد أيضاً أن تستجيب قوات الجيش اللبناني وقوات حفظ السلام لتوجيهات إسرائيل لتمشيط مناطق تعتقد أنه يتواجد فيها عناصر من حزب الله أو مخازن سلاح.